مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 02 ص.ص: 1341-1366

الجماعات الإقليمية ورهان التنمية المحلية بالجزائر: قراءة في مضامين مشروع كابدال

Regional groups and the challenge of local development : a reading of the contents of the Capdel project

رانية العموشي [1*]، جامعة سطيف 2، (الجزائر)، ranialamouchi21@gmail.com

بلال موزاي[2]، جامعة سطيف 2، (الجزائر)، mouzaibill@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 11-08-2022 تاريخ قبول المقال: 30-09-2022

الملخص:

تهدف الجماعات الإقليمية إلى تلبية احتياجات المواطنين باعتبارها الهيئة المحلية الأقرب لهم، وتسعى تحقيق التنمية المحلية على مستوى الإقليم، في هذا الاطار اطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية والاتحاد الأوروبي مشروع كابدال، بهدف تفعيل التنمية المحلية من منظور تشاركي، فهو برنامج يدعم قدرات الفاعلين المحليين من مواطنين ومجتمع مدني وقطاع خاص وتشجيع مشاركتهم في المشاريع التنموية، طبق هذا البرنامج كمرحلة أولية على مستوى 10 بلديات نموذجية وبعد نجاحه سيتم تعميمه على البلديات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الجماعات الإقليمية، التنمية المحلية، الديمقراطية التشاركية، مشروع كابدال.

Abstract:

The regional groups aim to meet the needs of citizens as the local body closest to theme, and seek to achieve local development at the level of the region, in this context, the Ministry of Interior and local Authorities, in cooperation with the United Nations development program and the European Union, launched the Capdel project with the aim of activating local development from a participatory perspective. It is a program that supports the capabilities of local actors from citizens, civil society and the private sector and encourages their participation in development projects, this program was implemented as an initial stage at the level of 10 model municipalities, and after its success, and it will be generalized to other municipalities.

Key words: regional groups, local development, participatory democracy, Capdel projects.

* رانية العموشي.

مقدمة:

تحظى عملية التنمية المحلية باهتمام خاص من قبل جميع الدول، ونظرا لعدم قدرة الدولة الجزائرية على تسيير كل أقاليمها وإحداث التنمية على مستواها لغياب الوعي الكامل بخصوصية هذه الأقاليم وأوضاع المجتمع المحلي ومتطلباته، تم استحداث هيئات محلية يطلق عليها الجماعات الإقليمية (البلدية، الولاية)، والتي تعتبر المحرك القاعدي لعملية التنمية المحلية وأقرب وحدة إلى المواطن وتعمل على توسيع مشاركته في تسيير الشأن المحلي، لأن التنمية المحلية لا يمكن تحقيقها إلا بتظافر الجهود بين مختلف الفاعلون على مستوى كل إقليم وهذا لا يتأتى إلا من خلال المقاربة التشاركية التي تم التأكيد عليها في ظل قانوني البلدية 10/11 والولاية 12/07، وأيضا في ظل التعديل الدستوري لعام 2016، التي تقوم على فتح المجال أمام المواطنين والمجتمع المدني بالإضافة إلى القطاع الخاص من أجل طرح انشغالاتهم أمام المجالس المنتخبة أو تقديم مساهمات ومبادرات تستهدف تنمية إقليمهم، ضمن هذا السياق قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإطلاق مشروع كابدال (CAPDEL)، وهذا سعيا إلى ترقية المواطنة النشطة القادرة في إطار ديمقراطية تشاركية و المساهمة في تنمية الجماعة الإقليمية، حيث تم تطبيق هذا المشروع كمرحلة أولية على 10 بلديات يتم فيها بناء قدرات الفاعلين فيها من مجتمع مدني وقطاع خاص والمواطنين خصوصا الشباب والنساء منهم لتفعيل التنمية المحلية على مستوى البلديات وهذا من أجل الوصول إلى حكامة بلدية تشاورية تراعي احتياجات المجتمع المحلي.

انطلاقا من السياق السابق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن ان يساعد مشروع كابدال الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر؟

الفرضيات:

1_ تلعب الجماعات الإقليمية دورا مهما في عملية التنمية المحلية، فهي المسؤولة عن تنفيذ السياسات التنموية محليا؛

2_ تكريس الديمقراطية التشاركية اختيار استراتيجي يسمح بتفعيل مسار التنمية المحلية؛

3_ برنامج كابدال آلية تدعم قدرات الفاعلين المحليين وتحفز مشاركتهم في تسيير شؤونهم بما يخدم التنمية المحلية؛

4_ يعتمد نجاح مشاريع التنمية المحلية في البلديات النموذجية على مستوى الدعم المقدم من الشركاء.

اولا: الإطار المفاهيمي للجماعات الإقليمية والتنمية المحلية

ثانيا: المقاربة التشاركية في مشروع كابدال

ثالثا: رهانات تجسيد أبعاد مشروع كابدال محليا في الجزائر

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للجماعات الإقليمية والتنمية المحلية

من خلال هذا المبحث سنحاول إعطاء نظرة شاملة لمتغيرات الدرات الدراسة، بحيث يتضمن مطلبين المطلب الأول جاء تحت عنوان ماهية الجماعات الإقليمية والمطلب الثاني يحمل عنوان ماهية التنمية الإقليمية.

المطلب الأول: ماهية الجماعات الإقليمية

إن الجماعات الإقليمية الحجر الأساس للتنظيم الإداري الجزائري، وسنتطرق في هذا المطلب إلى تعريفها مقوماتها.

أولا: تعريف الجماعات الاقليمية

1_ التعريف القانوني: بناءا على المادة 15 من الدستور المعدل لسنة 1989م والمادة 15 من الدستور المعدل لسنة 1996م والمادة 16 من التعديل الدستوري لسنة 2016 فإن: "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية".[1]

في نفس السياق تنص المادة 17 من التعديل الدستوري لسنة 2020 على أنه:" الجماعات المحلية للدولة هي البلدية والولاية، البلدية هي الجماعة القاعدية".

كما تنص المادة 18 من التعديل الدستوري لسنة 2020 على أن العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية تقوم علة مبادئ اللامركزية وعدم التركيز.[2]

أ_ البلدية: عرفها قانون البلدية الجديد 10/11 المؤرخ في 20 جوان 2011 البلدية بأنها جماعة إقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون، وتضيف المادة 2 من نفس القانون أن البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.[3]

---

[1] القانون رقم 16-02 المؤرخ في 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 20-251 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 يتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية للاستفتاء المتعلق بمشروع تعديل الدستور، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، المؤرخة في 16 سبتمبر 2020.

[3] القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية، الجريدة الر سمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، المؤرخة في 3 جويلية 2011.

تتمتع البلدية بجملة من الخصائص أهمها:[1]

_ وحدة إدارية لامركزية تتمتع بالشخصية المعنوية؛

_ نظام البلدية في الجزائر يعكس اللامركزية المطلقة، حيث أن جميع الأعضاء يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب العام والمباشر وهم يخضعون في ذلك لقانون الانتخاب؛

_ الجماعية في التسيير أي أن القرارات الإدارية المتعلقة بالتسيير هي قرارات من قبل هيئة ذات طابع جماعي والمتمثلة في المجلس المنتخب؛

_ خضوعها للرقابة الوصائية، علما أن هذه الرقابة لا تتوقف عند حد رقابة أعمال المجلس بالتصديق عليها بل تتجاوز ذلك إلى حد إبطال أعماله، والحلول محله.

ب_ الولاية: يعرفها القانون 12/07 بموجب المادة 1 منه على انها: الجماعة الإقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة، وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة[2]، وتمتاز الولاية كمجموعة إدارية لامركزية إقليمية بمجموعة من الخصائص:[3]

_ هي هيئة إدارية لامركزية إقليمية جغرافية وليست لامركزية مصلحية؛

_ تعد صورة لنظام اللامركزية الإدارية النسبية لأن أعضاءها لم يختاروا كلهم عن طريق الانتخاب؛

_ لها اسم وإقليم ومقر رئيسي ويحدد الاسم والمقر بموجب مرسوم رئاسي.

2_ التعريف الفقهي: تعرف الجماعات الإقليمية على أنها:" توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية منتخبة، وتمارس الهيئات المحلية الوظائف تحت رقابة واشراف الحكومة المركزية".

ويعرفها JOHN CHEREKE على أنها: "ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي يرى البرلمان أنه من الملائم أن تديرها سلطات محلية منتخبة تكمل عمل الحكومة المركزية"، كما تعرف

[1] سليماني هندون، الوجيز في القانون الإداري وتطبيقاته في الإدارة الجزائرية، ط 01، بيت الأفكار، الجزائر، 2021، ص 89.

[2] القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012.

[3] سليماني هندون، مرجع سابق، ص 110.

الجماعات الإقليمية بأنها: "رقعة جغرافية مأهولة أنشئت وفق تقسيمات سياسية وإدارية بموجب قانون، تدير أمورها سلطة محلية بمشاركة السكان المحليين مستمدة سلطتها من الحكومة المركزية".[1]

وهي أيضا المناطق المتحدة جغرافيا، والتي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة، تقوم على فكرة توزيع السلطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية بغرض مساعدة الحكومة على تطبيق مشاريعها.[2]

ثانيا: مقومات الجماعات الإقليمية

1_ وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية: يعود قيام الجماعات الإقليمية إلى وجود مصالح محلية تعبر عن اهتمامات واحتياجات سكان إقليم معين من الدولة، بحيث تختلف هذه الشؤون المحلية بحسب خصوصية الإقليم والتي تجعلها متميزة عن المصالح الوطنية؛[3]

2_ تمتعها بالشخصية المعنوية: والتي تعتبر السند القانوني لتوزيع الوظيفة الإدارية بالدولة، من خلال إعطاء لبعض الأجهزة الاستقلال القانوني حتى تتمكن من القيام بنشاطاتها بما يترتب عن ذلك من حقوق والتزامات[4]، فإذا ما أغفلت الشخصية المعنوية فهذا معناه أنها مازالت مرتبطة بالإدارة المركزية، والاعتراف بالشخصية المعنوية يرافقه الاعتراف باستقلالها ووجود مصالح خاصة بها بحيث تكون أهلا لتحمل الحقوق والالتزامات؛[5]

3_ الاستقلال الإداري للهيئات المحلية: يعتبر الاستقلال الإداري للهيئات المحلية نتيجة حتمية مترتبة على تمتع الوحدات المحلية بالشخصية المعنوية، لكن هذا الاستقلال غير مطلق بحيث تخضع هذه الهيئات إلى رقابة السلطة المركزية بشرط ألا تكون هذه الرقابة شديدة بالشكل الذي يعيق ممارسة صلاحياتها؛[6]

---

[1] فريجات إسماعيل، النظام القانوني للجماعات الإقليمية بالجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، ع12، جانفي 2016، ص 195.

[2] لوصيف احمد، اصلاح الجماعات الإقليمية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، كلية الحقوق، 2022/2020، ص 13.

[3] بعلي محمد الصغير، الإدارة المحلية الجزائرية، ط 01، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2013، ص 20.

[4] نفس المرجع السابق، ص 25.

[5] تيتوش فاطمة الزهراء وبقشيش خديجة، الجماعات المحلية في الجزائر بين الاستقلالية والتبعية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة ثليجي عمار الاغواط، ع 03، جانفي 2016، ص 384.

[6] عيشوبة عمار، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 01، ع 02، جوان 2020، ص 113.

4_ الخضوع للرقابة الوصائية: كما ذكرنا سابقا أن من أسس الجماعات الإقليمية تمتعها بالاستقلالية، لكن هذه الأخيرة غير مطلقة لهذا تخضع للرقابة الوصائية، ولا يعني استقلال الجماعات الإقليمية إفلاتها من الرقابة، كما أنه لا بد لها أن تعمل في إطار السياسة العامة للدولة وطبقا لقوانينها.[1]

المطلب الثاني: مفهوم التنمية

سنسلط الضوء في هذا المطلب على التنمية المحلية، من خلال التطرق إلى تعريفها وأهم مقوماتها كالآتي:

أولا: مفهوم التنمية المحلية:

للوصول إلى تعريف شامل للتنمية المحلية ينبغي التركيز على كل جوانبها فهي تتضمن مفهومين التنمية والمحلية.

يعرف **روستوك والت** التنمية بأنها: "تخلى المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المحلية.[2]

هي ظاهرة متعددة الابعاد، غالبا ما تعرف على أنها: عملية تحول تصاحب النمو الاقتصادي، وترتبط هذه العملية ارتباطا وثيقا بالتغيير الهيكلي والتقدم التقني والابتكار.[3]

أما بالنسبة للمفهوم الثاني المتمثل في المحلية، يقصد بهذه الكلمة هو ذلك الإطار الجغرافي الذي تعيش فيه جماعة من السكان وهذا الإطار الجغرافي، يمكن أن يكون الوحدات المجالية الناتجة عن التقسيم الإقليمي كالجماعات المحلية، ويعرفها رجل الاقتصاد **برنارد بيقور** "أنها فضاء توجد فيه رابطة اجتماعية مكثفة وعلاقات بين الأشخاص وتاريخ وممارسات ثقافية تسمح بإظهار إرادة التعايش السلمي وبالتالي إعداد استراتيجيات التنمية".[4]

بعدما تم التطرق لمفهومي التنمية والمحلية، سنحاول الربط بينهما للوصول إلى تعريف جامع للتنمية المحلية، حيث يقوم هذا المفهوم على عنصرين الأول يركز على المشاركة الشعبية، أما العنصر الثاني

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 114.

[2] أبو النصر مدحت ومدحت محمد ياسمين، التنمية المستدامة مفهومها ابعادها مؤشراتها، ط01، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص67.

[3] Smati Abdelbaki, nature du développement local et rôle des collectivités locales dans son financement, revu recherches économiques managériale, université Mohamed Kheider Biskra, N° 05, juin 2008, p 83.

[4] مزاري محمد، إشكالية تمويل ميزانية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية جسر قسنطينة 2011/2007، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2013/2012، ص 27.

فيهتم بتوفير مختلف الخدمات ومشاريع التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد عل النفس وعلى التشاركية في اتخاذ القرارات خاصة منها الرامية إلى تحقيق المصلحة العامة،[1] ويعرف **الاتحاد الأوروبي** التنمية المحلية بأنها "استراتيجية أصلها محلي للتكفل بالمشاكل والانشغالات المحلية، من خلال مبادرات محلية تمتلك المساندة والموارد المالية والفنية والبشرية اللازمة.[2] **أما الأمم المتحدة** فتعرف التنمية المحلية بأنها: "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، ولمساعدتها في الاندماج في الحياة الجماعية والمساهمة في تقدمها".[3]

تفترض التنمية المحلية وجود إقليم تطبق على مستواه السياسات، كما تعد مبادرة السكان المحليين ضرورية لأي مبادرة تنموية محلية، وتسعى لتغيير وضع الإقليم وسكانه إلى الأحسن، تأخذ بعين الاعتبار خبرة السكان المحليين وخصوصية البيئة المحلية.[4]

تشير التنمية المحلية عموما إلى التغيير والتحول إلى الأحسن، من خلال تحسين واحدة أو كل مما يلي: مستوى الرفاهية المادية والاجتماعية، الأداء الاقتصادي، القدرة على الصمود أمام الصدمات والأحداث السلبية، كما تعتمد التنمية المحلية على قدرة الفاعلين المحليين في حسن استغلال الموارد المادية والبشرية، وتشجيع مشاركة السكان والمواطنين في المجتمع المحلي في العملية التنموية.[5]

والغرض من التنمية المحلية هو بناء قدرة منطقة معينة، لتحسين مستقبلها الاقتصادي ونوعية حياة السكان، من خلال استيعاب واستغلال القدرات المحلية في تلك المنطقة بطريقة عقلانية غير عشوائية.[6]

ثانيا: مقومات التنمية المحلية:

لتحقيق التنمية المحلية لابد من الاعتماد على مجموعة المبادئ نذكر منها تلك الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، وأهم ما جاء فيها ما يلي:

---

[1] بن غضبان فؤاد، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، ط 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 30.

[2] سلاوي يوسف، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2018/2017، ص 26.

[3] بن غضبان فؤاد، مرجع سابق، ص 31.

[4] Ndeye Sokhna Diagne, le développement local sens et application d'un concept : analyse d'un fond de developpement local dans des régions pauvres su Sénégal, thèse pour obtenir le grade de docteur, faculté de géographie et aménagement de l'espace, université Paul-Valery Montpellier 3, 2016, p28.

[5] Péter futo, contemparary drivers of local development, institute for local self-government Maribor, Slovinia, 2019, p458.

[6] Zulfakar Aytac Kisman, Izzet Tassar, the key elements of local development, procedia economics and finance, n° 15, 2014, p1690.

1_ أن تكون برامج التنمية المحلية بمثابة استجابة للحاجات الخاصة بأفراد المجتمع المحلي، وزيادة فاعلية مشاركتهم في تسيير شؤونهم عن طريق نظام حكم محلي أكثر فاعلية مع التركيز على مساهمة الشباب في برامج التنمية المحلية؛

2_ تحقيق التكامل بين البرامج المحلية والبرامج الحكومية، أي أن تعبر برامج التنمية المحلية عن برامج الحكومة، إضافة إلى الدعم الحكومي للنشاطات التنموية؛

3_ تعبئة الموارد المحلية وتفعيل الإدارة والتنظيمات القانونية، وتحقيق التوازن بين كافة المجالات خاصة الاقتصادية منها؛[1]

4_ تبني القيادة الإدارية والسياسية في الدولة لسياسة ثابتة ومدروسة في مجال التنمية، وربطها بفعالية وملائمة مع التنمية الوطنية الشاملة؛

5_ توفير الإمكانات والمدخلات المحلية، من أجل تنفيذ البرامج المحلية وتحقيق أهدافها التنموية كتوفير مصادر التمويل، وجود الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية، وجود المواد الخام المحلية واستغلالها بالطريقة الملائمة.[2]

المبحث الثاني: المقاربة التشاركية في مشروع كابدال

ابدى العديد من الفاعلين الدوليين استعدادهم لمرافقة المسعى الجزائري والتعاون مع السلطات الجزائرية المركزية والمحلية، وعلى رأسهم برنامج الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذان أطلقا بالتعاون مع وزارة الداخلية برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية، والمعروف اختصارا باسم كإبدال الذي يسعى إلى تجسيد الديمقراطية التشاركية من أجل تفعيل التنمية على مستوى الجماعات المحلية.[3]

المطلب الأول: تكريس الديمقراطية التشاركية في قانون الجماعات المحلية

حاول المشرع الجزائري تكريس الديمقراطية التشاركية على مستوى قانون البلدية في الباب الثلث منه، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب بالإضافة إلى التطرق للآثار المترتبة عن تطبيقها.

[1] غزالي عبد الوهاب، التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس، مذكرة نهاية السنة، تخصص إدارة محلية، المدرسة الوطنية للإدارة، 2006/2005، ص 05.

[2] بن غضبان فؤاد، مرجع سابق، ص 44.

[3] قادة بن عبد الله عائشة وزواد عائشة، دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة في مشروع كابدال، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة الصديق بن يحي جيجل، المجلد 06، ع01، جوان 2021، ص 538.

أولا: في الديمقراطية التشاركية في قانون البلدية

تعرف الديمقراطية التشاركية على أنها: "شكل جديد للديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم".[1]

تعتبر الجماعات الإقليمية أقرب وحدة إدارية للمواطن، من خلالها يستطيع المشاركة في تسيير شؤونه والتعبير عن اهتماماته عن طريق المجالس المحلية، في هذا الاطار تم التأكيد على أهمية الديمقراطية التشاركية في قانوني البلدية 11/10 والولاية 12/07، وقد خصص قانون البلدية بابا كاملا تحت عنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية، يحدد كيفية ممارسة الديمقراطية التشاركية في تسيير الشأن المحلي، في هذا الصدد يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم، واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ كما يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع اطار ملائم للمبادرات المحلية الهادفة إلى تحفيز مشاركة المواطنين في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم، كما يملك المجلس الشعبي البلدي حق الاستعانة بصفة استشارية بكل شخصية أو خبير أو ممثل جمعية محلية، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه، بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم، وهذا ما جاءت به المواد 11، 12 و 13 من قانون البلدية 11/10،[2] من ناحية أخرى تنص المادة 17 من التعديل الدستوري لعام على2016 : "يمثل المجلس المنتخب القاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في الشؤون العمومية".[3]

ثانيا: آثار تطبيق الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي

1_ التخلص من الانسداد التنموي: التشاركية في العملية التخطيطية التنموية لها دور هام يساعد في تحديد الصعوبات والمشاكل التي تواجه المجتمع المحلي، مما يسهل بعد ذلك رسم السياسات لمعالجة هذه الاختلالات، كما تأكد مختلف التشريعات على مشاركة مختلف الفواعل في عملية اتخاذ القرار، بما

[1] حرجوز عبد الحفيظ، تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية المسيلة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2020/2019، ص 104.

[2] القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية، الجريدة الر سمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، المؤرخة في 3 جويلية 2011.

[3] القانون رقم 16-02 القانون رقم 16-02 المؤرخ في 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.

يجنب الفشل التنموي نتيجة تهميش المواطن والجمعيات والقطاع الخاص، واعتماد مقاربة الديمقراطية التشاركية جاء بغرض عزل التعقيدات المعرقلة للأهداف التنموية؛[1]

2_ بناء قدرات المجتمع المحلي: إن بناء القدرات من شأنه تقوية الهيئات المحلية القائمة، فهي تهدف إلى تحقيق استمرارية في جهود التنمية، وبناء القدرات يتطلب المزيد من التدريب على الأساليب الحديثة التي تمكن من تحديد متى يكون الأسلوب ملائم أو غير ملائم للمشكلة موضع المعالجة، هذه العملية تتطلب تخطي العادات الروتينية لتحسين الأداء وزيادة الفاعلية في العملية التنمية.[2]

المطلب الثاني: مضمون مشروع كابدال

في هذا المطلب سنحاول معالجة ما جاء في مضمون كابدال من تعرفه والهيئات المشرفة عليه واطر تطبيقه.

أولا: تعريف مشروع كابدال

اختصار PROGRAMME DE RENFORCEMENT DES CAPACITES DES ACTEURS DE DEVELOPPEMENT ، هو برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية، يتمثل في شراكة ثلاثية مبتكرة من أجل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، تمت هذه الشراكة بين الجمهورية الجزائرية وبرنامج الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، في إطار هذا البرنامج تعمل الحكومة الجزائرية على انتهاج جملة من الإصلاحات، تتعلق بحوكمة الجماعات المحلية بمساهمة كل من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مع وزارة الشؤون الخارجية التي تنظم للمشروع كشريك كامل يعمل على افادة الجزائر وجماعاتها الإقليمية بالتجارب الناجحة عالميا،[3] في حين يساهم كل من الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بنقل الخبرة والتجربة فيما يخص ترقية التنمية المحلية والحكومة الرشيدة،[4] والبرنامج هو عبارة عن:[5]

---

[1] حرجوز عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 106.

[2] نفس المرجع السابق، ص 106.

[3] PNUD, la Capdel : une tripartite innovante de partenariat pour la démocratie participative et le développement local, p 01, disponible sur le lien http://www.interieur.gov.dz , date de consultation : 12 juillet 2022

[4] ابتسام مقدم، الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر: دراسة حالة ولاية وهران، أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2019/2018، ص 83.

[5] بن صالح صالحي وحاروش نور الدين، (كابدال) كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، المجلد 10، ع 01، أفريل 2019، ص1375-1376.

1_ فضاء تمكيني: باعتماده على التكوين من خلال البرامج التكوينية المسطرة للفاعلين المحليين خاصة منهم المنتخبون وممثلو المجتمع المدني، كما يعتمد على التدريب والمرافقة من خلال التعلم بالممارسة من أجل إدارة المشاريع لتفعيل الاقتصاد المحلي وخلق مناصب شغل ومداخيل مستدامة، ويعمل على التحسيس بأهمية العمل المشترك بأهمية انخراط المواطنين في الحفاظ على البيئة؛

2_ فضاء تفاعلي: يهدف إلى ضمان المشاركة في التنمية المحلية، تجمع مختلف الفاعلين المحليين الرسميين وغير الرسميين، من خلال الحوار وتشجيع المبادرات المحلية الهادفة وتنفيذ مشاريع تنموية مشتركة بين الجماعات المحلية وشبكة الفاعلين في إطار ميثاق بلدي تشاركي؛

3_ فضاء استراتيجي: كونه يهدف إلى بناء تصور واقعي ومقبول ومتفق عليه لتنمية محلية، عبر التخطيط الاستراتيجي التشاوري كأساس لتشخيص الإقليم ولرسم رؤية مستقبلية مستدامة له واعداد الخطة الاستراتيجية المناسبة له.

ويسعى هذا البرنامج لتجسيد جملة من الأهداف أهمها:

1_ خلق مصادر تمويلية وتدعيم الخزينة المحلية دون الاعتماد على مساعدات الدولة من اجل تحقيق التنمية المحلية، ويهدف إلى التحول من مخططات بلدية للتنمية المدعمة من طرف الدولة إلى مخططات بلدية من جيل جديد بتمويل محلي فقط؛[1]

2_ الاستفادة من التجارب والنماذج الدولية الناجحة من أجل بعث وتفعيل التنمية المحلية بما يتناسب مع الخصوصية الجزائرية؛[2]

3_ وبناءا على البطاقة التعريفية للبرنامج التي توضح الأفكار التي جاء بها، فإن البرنامج يشجع الاستغلال الفعال للموارد المحلية والوطنية في خدمة الأقاليم والمواطنين، بشكل يضمن تأثير إيجابي أكبر للسياسات العمومية ويكون الهدف الأساسي مزيد من الدعم للعقد الاجتماعي وتنمية متوازنة للأقاليم؛

4_ يسعى البرنامج إلى ترقية مواطنة نشطة قادرة في إطار ديمقراطية محلية على الاسهام الأمثل في تنمية الجماعة، ويسعى البرنامج وباشراك كل الفاعلين في المجتمع خصوصا النساء والشباب إلى دعم وتحسين أنظمة التخطيط الاستراتيجي المحلي.[1]

---

[1] خماري هبة ودراجي كريمو، الميزانية التشاركية: إرساء لمظاهر الحكامة الجيدة من أجل تحقيق التنمية المحلية دراسة استكشافية لمشروع كابدال بالجزائر 2018/2017، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، المجلد 08، ع 01، مارس 2021، ص 256.

[2] بن صالح صالحي وحاروش نور الدين، مرجع سابق، ص 1371.

ثانيا: إطار تطبيق برنامج كإبدال

1_ الإطار الزماني: يمتد برنامج كإبدال لأربع سنوات كمرحلة أولية، كانت الانطلاقة من بلدية تيممون بولاية أدرار مع بداية 2017 ويمتد إلى نهاية 2020، وحسب المشرفين على هذا البرنامج فإن أربع سنوات كافية لتقييم النتائج من تطبيق محاوره، وبالتالي استخلاص النقائص لاتخاذ قرار تمديد تنفيذه على مستوى بلديات أخرى ولفترات أطول.[2]

2_ الإطار الجغرافي: نتج عن التقسيم الإقليمي للجزائر 1541 بلدية، لكن كمرحلة أولية لتطبيق هذا البرنامج تم اختيار عشر بلديات نموذجية تتنوع بين ساحلية، جبلية، السهوب والجنوب وسيتم عرض هذه البلديات مع خصوصية كل منها وفق الجدول التالي:

البلدية	الولاية	الخصوصية
الغزوات	تلمسان	تتميز بميناء الصيد الخاص بها والمناطق الجبلية والزراعية.
الخروب	قسنطينة	المدن الجديدة التي تواجه التسارع غير المنضبط.
جميلة	سطيف	تتميز بموقعها الأثري المصنف كموقع تراث عالمي.
تيممون	ادرار	يتميزان بالعمران التقليدي والزراعة الواحدية، وتقنيات الري التقليدي وتراثهم الثقافي الموجه لتنمية السياحة.
جانت	إليزي	
مسعد	الجلفة	هي منطقة سهبيه تتميز بثقافتها الزراعية والرعوية والحرف اليدوية.
بإبار	خنشلة	معروفة بسجادتها الشهيرة والتنمية الزراعية الواعدة للحبوب.
تيقزيرت	تيزي وزو	ما يميزهما هو التين المجفف المعروف عالميا

[1] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، مطوية حول برنامج (كابدال) ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية، ص 2، متوفرة على الرابط http://www.dz.undp.org/DépliantCapdelA.pdf، 12 جوان 2022.

[2] مزغيش وليد، الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد على ضوء برنامج (Capdel): دراسة حالة بلدية بني معوش بولاية بجاية نموذجا، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 10، ع 04، ص 104.

بني معوش	بجاية	ومناطقها الجبلية التي تساهم في تنمية السياحية.
ولد بن عبد القادر	الشلف	لها إمكانات زراعية كبير والسد الذي يمكن أن يكون دافع للتنمية الاقتصادية والمحلية.

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على المطوية التعريفية لبرنامج كابدال

تم اختيار هذه المناطق كل حسب خصوصية إقليمها ومستوى التنمية فيها التي يراها القائمون على هذا البرنامج أنها مناسبة لتطبيقه فيها من أجل التنمية المحلية.

3_ الإطار الموضوعي: يعمل برنامج كإبدال ضمن أربع محاور رئيسية تتمثل في:

أ_ الديمقراطية التشاركية: اشراك جميع الفاعلين المحليين في عملية التنمية المحلية من خلال التسيير القائم على المشاركة،[1] وعليه يجب على البلدية ابلاغ المواطنين بالشؤون التي تعنيهم والتشاور معهم بشأن اختيار أولويات التنمية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يجوز لها أيضا تقديم عرض للمواطنين عن الأنشطة السنوية للبلدية وتشجيعهم على المشاركة في حل مشاكلهم وتحسين ظروف المعيشة؛[2]

ب_ عصرنة وتبسيط الخدمات الإدارية على مستوى البلديات: لطالما كان الإصلاح قضية متكررة منذ استقلال البلاد، في هذا الإطار يعمل البرنامج على اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير لتبسيط الوصول إلى الخدمات الإدارية على مستوى البلدية،[3] كما يدعم البرنامج مسعى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، من أجل عصرنة الإدارة المحلية والاستجابة بشكل دائم لاحتياجات المواطنين؛[4]

ج_ التنمية الاقتصادية المحلية: يهدف برنامج كإبدال إلى ابراز اقتصاد محلي متنوع، من خلال دعم مختلف الفاعلين الاقتصاديين المحليين بشكل يساعدهم على خلق فرص التنمية المحلية، وبالتالي

[1] PNUD, programme de renforcement des capacités locaux du développement : recommandations des acteurs locaux pour la mise en œuvre du Capdel, P8, disponible sur le site http://www.dz.undp.org , date de consultation le 23 juin 2022.
[2] Pnud, document de projet développement local et démocratie participative Capdel, p5, disponible sur le site http://www.procurement-notices.undp.org, date de consultation 22 juin 2022.
[3] Pnud, ibid., p6.
[4] اوكيل محمد امين، رهان تفعيل الديمقراطية التشاركية من منظور برنامج دعم الفاعلين المحليين (كابدال)، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، المجلد 10، ع 02، 2019، ص 35.

استقلال البلديات ولو بشكل نسبي والتقليل على اعانات الدولة، كما يدعم البرنامج الفاعلين في تجسيد المبادرات التي تهدف ترقية وتثمين التوجه الاقتصادي للإقليم؛ وشجيع الاستثمار في موارد البلدية؛[1]

د_ تسير المخاطر البيئية الكبرى: من خلال تعزيز قدرة الأقاليم على الصمود أمام المخاطر الرئيسية، وتعزيز مشاركة المواطنون والمجتمع المدني إلى جانب السلطات المحلية والوطنية في إدارة المخاطر ودعم الوقاية من المخاطر والحد منها.[2]

المبحث الثالث: رهانات تجسيد أبعاد مشروع كابدال محليا في الجزائر

من خلال هذا المبحث، سيتم التطرق إلى الخطوات التي سار عليا برنامج كابدال والنتائج المحققة منه كما يتم الإشارة إلى تجربة بلديتي بني معوش والخروف في تطبيق هذا البرنامج.

المطلب الأول: برنامج كابدال (الخطوات، النتائج، التحديات)

يتضمن هذا المطلب آليات تطبيق مشروع كابدال والنتائج المتول اليها من تطبيقه إضافة إلى التحديات التي تواجهه

أولا: خطوات تطبيق برنامج كابدال

شهد تطبيق برنامج كإبدال بعد مرور لأكثر من سنة عن انطلاقه العديد من الخطوات والأليات تتمثل فيما يلي:[3]

1_ التشخيص الإقليمي التشاركي: يعد التشخيص الإقليمي أول خطوة لتنفيذ هذا البرنامج، وهو عبارة عن وصف للحالة الراهنة للبلديات النموذجية ودراسة حالة الحكامة وتسيير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية وتسيير المخاطر البيئية؛

2_ خريطة منظمات المجتمع المدني: بعد التشخيص الإقليمي أطلق برنامج كابدال بدعم من خبراء وطنيين، دراسة رسم خريطة لمنظمات المجتمع المدني على مستوى البلديات النموذجية وتقييم قدراتها،

[1] مزغيش وليد، مرجع سابق، ص 105.

[2] حمادي مراد وفرج الله أحلام، آليات تطبيق برنامج كابدال 2020/2017 في مجال التنمية المحلية، مجلة حوليات جامعة الجزائر 01، جامعة الجزائر 01، المجلد 35، ع 04، 2021، ص 388.

[3] طواولة امينة، برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين كابدال: خطوة نحو الديمقراطية التشاركية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، المجلد 02، ع03، جوان 2020، ص 124-128.

بحيث تسمح هذه الدراسة بوضع معاينة للوضعية القاعدية لهذه المنظمات وتحديد احتياجاتها من اجل دعم قدراتها؛

3_ المشاريع المحفزة للتنمية المحلية: يكرس برنامج كابدال جزءا من جهوده لدعم الجمعيات المحلية وتعزيز قدراتها، من خلال دعمها بأنشطة التكوين النظري وفق منهجية التعلم عن طريق الممارسة، من خلال مشاريع صغيرة نموذجية من شأنها تلبية المطالب الأولية، فهذا البرنامج يمنح أهمية بالغة للفاعلين للمساهمة في خلق الثروة وانشاء مؤسسات صغيرة للاستثمار في مختلف المجالات حسب خصوصية كل إقليم، وبالتالي يتحول الفاعلين من مستهلكين إلى خالقين للثروة ومساهمين في التنمية المحلية؛

4_ مخططات بلدية من جيل جديد: إن مخططات التنمية من جيل جديد لن تقتصر على عرض أن وضع برامج شاملة حول مشاريع التنمية في البلديات يهدف إلى القضاء على فوضى المشاريع واهدار المال العام في مجالات لا فائدة منها؛

5_ مخطط تكوين الفاعلين المحليين في مجال الحكامة التشاورية: هذا المخطط موجه لفائدة الفاعلين المؤسساتيين المحليين المنتخبين واطارات الإدارة المحلية وكذا إطارات المجتمع المدني في البلديات النموذجية العشر، كما ستخصص دورات تكوينية لفائدة النساء المنتخبات لمنحهم دورا رائدا في تفعيل الحوار والعمل المشترك بين المجتمع المحلي والمنتخبين المحليين.

ثانيا: النتائج المحققة من البرنامج

حقق هذا البرنامج جملة من النتائج أهمها:

1_ تطوير مقاربة تهتم بمشاركة المواطنين في التخطيط الاستراتيجي والمحلي ومتابعة تجسيد مشاريع التنمية المحلية، من اجل الوصول إلى حكامة تشاورية شفافة ومهتمة باحتياجات وتطلعات مواطنيها، من خلال ابرام ميثاق مشاركة بين المجالس الشعبية البلدية وباقي الفواعل الشريكة، هذا الميثاق سيضع القيم والمبادئ التي تستند إليها مشاركة المواطنين وتحديد نطاقها واطر عملها، وآليات تقييم مشاركة المواطنين لقياس مدى مساهمتهم الإيجابية،[1] وبالتالي فهو العقد الأخلاقي للديمقراطية المحلية بين المنتخبون المحليون والمواطنون والإدارة المحلية، ويعتبر هذا الميثاق عقد بين البلدية ومواطنيها يتقبل من خلاله

[1] حمر العين ربيع وعبد العالي عبد القادر، برنامج كابدال للشراكة الدولية لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر، مجلة آفاق، المركز الجامعي لتامنغست، المجلد 14، ع 01، 2020، ص 719.

المنتخبون المحليون الإصغاء لآراء المواطنين واحترامها وأخذها بعين الاعتبار، كما يلتزم من خلاله المواطنون بالمشاركة الفعالة في تسيير الشؤون العمومية للبلدية؛[1]

2_ أطلق هذا البرنامج حاضنة لمشاريع جمعوية سيتم تنفيذها على مستوى البلديات النموذجية للبرنامج، تضم 16 جمعية تنشط في مختلف المجالات مثل الحرف الزراعية والسياحة، أو تلك التي تعمل على تعزيز فئات اجتماعية معينة خاصة النساء والشباب؛[2]

3_ اعداد تقرير حول اعداد استراتيجية إدخال منظومة التنمية الاقتصادية المحلية المتكاملة في الجزائر، واعداد دليل منهجي لتطوير خطة الوقاية من المخاطر المتعددة على المستوى المحلي؛[3]

4_ دعم قدرات الجمعيات المحلية من خلال ثلاث دورات تدريبية نظرية وعلمية، وفقا لطريقة التعلم بالممارسة بإشراف تدريبي من قبل خبراء من الجماعات المحلية لمنطقة اومبريا الإيطالية شريك برنامج كابدال في تكوين الفاعلين؛[4]

5_ يقوم هذا البرنامج بتعزيز قدرا الفاعلين المحليين، فئتي الشباب والنساء، الإدارة المحلية، المجتمع المدني، المواطنون والمتعاملون الاقتصاديون، حيث تعتبر هذه المبادرة الأولى من نوعها في الجزائر وتهدف لتنفيذ التخطيط التشاركي والتسيير المشترك ما بين السلطات العمومية والمجتمع المدني من أجل التنمية المحلية على مستوى كل إقليم من البلديات النموذجية العشر.[5]

ثالثا: تحديات مشروع كابدال

يحمل مشروع كابدال في طياته آفاقا واعدة لتطوير الحكامة المحلية، من خلال استثمار كافة الإمكانات المتوفرة على المستوى المحلي في سبيل تحقيق التنمية المحلية، غير أنه واجه جملة من التحديات التي قد تحول دون تحقيق نجاحه، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:[6]

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، نص ميثاق المشاركة المواطنة لبلدية جميلة، http://www.dz.undp.org، 20 جوان 2022.

[2] حمر العين ربيع وعبد العالي عبد القادر، ص719.

[3] Pnud, programme de renforcement des acteurs de développement local : communes modèles, disponible sur le site https://www.undp.org>projects , date de consultation 21 juin 2022.

[4] حمر العين ربيع وعبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص718.

[5] نفس المرجع السابق، ص 719-720.

[6] بلفكرات رشيد، ادماج مقاربة الديمقراطية التشاركية وآليات تفعيل الحوكمة المحلية في الإدارة المحلية الجزائرية: كابدال نموذجا، مجلة الراصد العلمي، جامعة احمد بن بلة وهران، المجلد 06، ع 10، ماي 2019، 124-126.

1_ التحديات الاجتماعية والثقافية: غالبا ما يكون سبب فشل المشروعات التنموية في المجتمعات المحلية هو نقص وعي المجتمع المحلي، وضعف المستوى التعليمي والثقافي في أوساط الشباب والنساء خاصة في البلديات النائية والفقيرة، ما يعني أن التوجه نحو اشراك المجتمع المحلي في ظل هذه الظروف يشكل عائقا نحو تفعيل دور المجتمع المحلي واشراكه في رسم الساسة العامة واتخاذ القرارات؛

2_ التحديات السياسية: تتمثل في غياب المناخ الديمقراطي السليم، وضعف مستوى أعضاء المجالس المحلية المنتخبة، كذلك الانسداد الحاصل في معظم الجالس نتيجة الصراعات الحزبية مما أدى إلى انعدام الثقة بين المجتمع المحلي والإدارة؛

3_ ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن: وهو ما يحتاج إلى بدل المزيد من الجهود في سبيل ترقية العلاقة بين المواطن المحلي والإدارة، والعمل على توفير المزيد من الخدمات ذات الجودة العالية؛

4_ العجز في الميزانية: يشكل عجز ميزانية الجماعات المحلية من أهم المشاكل التي تواجه التنمية المحلية، حيث تعاني أغلب البلديات من هذا العجز بسبب الاختلال بين الإيرادات والنفقات نتيجة لضعف نظام الجباية المحلية.

المطلب الثاني: تجربة بني معوش والخروب في تطبيق برنامج كابدال

من خلال هذا المطلب سنركز على التجارب المحلية لبرنامج كابدال، من حيث مدى تجسيد ابعاده على مستوى بلديتين نموذجيتين بني معوش والخروب على النحو التالي:

أولا: تجربة بني معوش

تم اختيار 10 بلديات نموذجية لتطبيق برنامج كابدال على أساس التنوع الإقليمي لكل منها، وكانت بلدية بني معوش من ضمن هذه البلديات باعتبارها منطقة فلاحية منتجة، تعرف هذه البلدية على المستوى الوطني أو العالمي بتينها المجفف الذي يصدر للخارج، تحتفل منطقة بني معوش بعيد التين السنوي بالإضافة لاحتفالها بالزيتون لوفرته، وهو ما جعل هذه البلدية نموذجا لتجسيد برنامج كابدال لتنوع الإنتاج الفلاحي فيها والاعتماد عليه لدفع عجلة التنمية المحلية على مستواها.[1]

يقوم برنامج كابدال على أربع محاور رئيسية تتمثل في محور الديمقراطية التشاركية، تحسين وعصرنة المرفق العام، التنمية المحلية الاقتصادية، ومحور تسيير المخاطر والكوارث الكبرى، وفيما يلي سنبين مدى تجسيد هذا البرنامج على مستوى بلدية بني معوش بناءا على هذه المحاور.

[1] مزغيش وليد، مرجع سابق، ص 107.

1_ محور الديمقراطية التشاركية: لم تقم بلدية بإعداد الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة والذي يضمن السبل التي يعتمد عليها المواطنون في تسيير شؤونهم، ومن جهة أخرى يقوم المجلس الشعبي البلدي بمشاورة مواطنين البلدية بخصوص المشاريع المرتبطة بها، بهذا الفعل يتم تجسيد الديمقراطية التشاركية، كما تم تعزيزها من خلال مساهمة المواطن المحلي في إحياء العادات والتقاليد الخاصة بالبلدية (عيدي التين المجفف والزيتون)، وعليه فإن مشاركة المواطنين في الأمور التي تخص بلديتهم ومشاركتهم في التظاهرات تعد من مظاهر تجسيد المحور الأول من برنامج كابدال، خصوصا وأن هذا المشروع يعتمد على الديمقراطية التشاركية بالدرجة الأولى في تحقيق التنمية المحلية؛

2_ محور تحسين وعصرنة المرفق العام: في هذا الإطار أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية العديد من البرامج الالكترونية التي استفادت منها بلدية بني معوش، تساهم بشكل إيجابي في عصرنة المرافق العمومية، كما تم تنظيم دورات تكوينية لفائدة نواب المجالس المحلية لبلدية بني معوش وكذا إطارات الإدارة في مجال عصرنة المرفق العام، وبهذا تم تجسيد المحور الثاني من برنامج كابدال؛

3_ محور التنمية الاقتصادية المحلية: بسبب عدم استفادة بلدية بني معوش من الإعانات المالية كما هو مقرر عند انطلاق البرنامج وهو ما يعرقل عملية التنمية المحلية الاقتصادية وبالتالي عدم تجسيد بعد من ابعاد برنامج كابدال، بحيث أن غياب التمويل يصاحبه فشل في المشاريع التنموية، ونظرا لكثافة الإنتاج الفلاحي خصوصا التين المجفف والزيتون فإن الاستثمار في هذا المجال سيساهم في خلق مصادر جديدة للتمويل والاعتماد عليها لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية وتفعيلها؛[1]

4_ محور تسيير المخاطر والكوارث الكبرى: تقع بلدية بني معوش في منطقة تعرف نشاط زلزالي مكثف، مما يستدعي البحث عن حلول وقائية لتفادي وتقليل الاخطار الناجمة عن الزلازل المادية منها أو البشرية، كوضع مخططات تساهم في مواجهة هذه الظروف الطارئة.[2]

بسبب عدم استفادة بلدية بني معوش من الإعانات المقدمة مباشرة من طرف البرنامج، جعلها تعاني من نقائص تؤثر على فاعلية المشاريع التنموية في المنطقة، هذا راجع لاعتماد هذه الأخيرة بالدرجة الأولى

[1] مزغيش وليد وآخرون، رقمنة الديمقراطية التشاركية كآلية لتجسيد الحكم الراشد على ضوء برنامج كابدال: دراسة حالة بلدية بني معوش بولاية بجاية نموذجا، المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة بين الواقع والمأمول، تونس، مارس 2021، ص 363.

[2] مزغيش وليد، مرجع سابق، ص 109.

على التمويل ونجاحها مرتبط بمدى الدعم المقدم، مما يستدعى الاستثمار في مجال الإنتاج الفلاحي لكثافته وتدارك النقائص، وخلق مصادر تمويل جديدة يمكن الاعتماد عليها لإنجاز المشاريع الخاصة بمواجهة المخاطر الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالزلازل لأنها تتطلب مبالغ مالية كبيرة.

ثانيا: تجربة بلدية الخروب

تعد بلدية الخروب من أكبر البلديات بروزا على المستوى الوطني، أصبحت المدينة الولاية عمرانيا، جمعت بين أنماط القرى والمدن التقليدية من جهة وبين التجمعات الحضرية الكبرى من جهة أخرى، تعد قطب عصري طموح للرقي والتطور، تتميز بقربها من المطار والطريق السيار شرق غرب، كما تمتلك الأقطاب الجامعية وتتميز بالنمو الفلاحي، كما تعد البلدية المشتركة حيث أنشأت بها ثلاث مدن جديدة في اقليمها (المدينة الجديدة على منجلي، مدينة ماسنيسا، والقطب الحظري عين النحاس).[1]

إن تطبيق برنامج كابدال في بلدية الخروب يسعى إلى تهيئة قاعدة أساسية يرتكز عليها للوصول إلى الأهداف التي وجد من أجلها، واهم ما تم جسيده في بلدية الخروب بناءا على الأبعاد والمحاور الرئيسية لبرنامج كابدال ما يلي:

1_ محور الديمقراطية التشاركية: تم تجسيد هذا البعد من خلال عقد دورات تكوينية التي سمحت بوضع آليات التشاور المنصوص عليها في ميثاق المشاركة المواطنة، كما تم وضع سبل وفضاءات للتشاور والمشاركة في تسيير الشأن المحلي والعمل بمضمون المواد التي تكرس الديمقراطية التشاركية؛[2]

2_ محور عصرنة وتحسين الخدمة العمومية: يتبين تجسيد هذا البعد من خلال عصرنة الإدارة واستحداث منصب الإعلام والاتصال، واستخدام تكنولوجيا المعلومات في المرافق العمومية بقصد تقريب الإدارة من المواطنين؛

3_ محور التنمية المحلية الاقتصادية: يظهر هذا البعد من خلال زرع روح المبادرة والمسؤولية بين أبناء الإقليم، واعتماد التخطيط الهادف لتمكين الفاعلين المحليين من الأخذ بعين الاعتبار معايير الجودة، حتى يكون للتخطيط أثر تحولي على مسار التنمية المحلية؛[3]

---

[1] شنيقر باديس وبوضبية مراد، برنامج كابدال في الجزائر: تجربة بلدية الخروب كمدينة صحية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية علوم الأرض والكون، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3، 2018/2017، ص 36.

[2] كواش حفيظة وزعباط سليمة، الجماعات المحلية في الجزائر وتحدي اشراك الفواعل المحلية في التنمية: برنامج كابدال بلدية الخروب نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الصديق بن يحي جيجل 2019/2018، ص 130.

[3] نفس المرجع السابق، ص131.

4_ محور تسيير وإدارة المخاطر الكبرى: في هذا الإطار تم وضع الدليل المنهجي لإعداد المخطط البلدي للوقاية من المخاطر الكبرى، والمبادرة بمشروع وقاية مدينة على منجلي من الفيضانات، وتم تخصيص غلاف مالي لإنجازه بقيمة 700 مليون دينار جزائري لإنجازه.[1]

[1] شنيقر باديس وبوضبية مراد، مرجع سابق، ص 50.

الخاتمة:

تعتبر الجماعات الإقليمية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة، هيئات لامركزية للدولة تقوم على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بين الوحدات المحلية المتمثلة في البلدية والولاية وبين الحكومة المركزية مع خضوع هذه الهيئات المحلية لرقابة السلطة المركزية، فهي نظام يخفف العبء الملقى على عاتق الإدارة المركزية خصوصا في مجال التنمية، حيث خول لها بموجب القانون صلاحيات واسعة في هذا الاطار فهي المحرك الأساسي لعجلة التنمية المحلية لأنها أكثر دراية بالشأن المحلي، ولنجاح عملية التنمية المحلية يستوجب تفعيل المشاركة الشعبية، وإعطاء الفرصة للمواطن المحلي من أجل التعبير عن رغباته واحتياجاته واشراكه في صنع القرار المحلي أو تقديم مساهمات ومبادرات أو مشاريع من شأنها تنمية إقليمه، في هذا الصدد اطلقت الدولة الجزائرية مشروع كابدال لدع قدرات الفاعلين المحليين بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة، والذي يقوم على تفعيل الديمقراطية التشاركية وإرساء مبادئها من أجل تحقيق التنمية المحلية، عن طريق اشراك جميع الفواعل من مجتمع مدني والمواطنين المحليين والقطاع الخاص من خلال ميثاق مشاركة الذي يحدد المبادئ التي تستند إليها هذه مشاركتهم وتقديم الدعم التكويني والمالي لها، بحيث يعمل هذا البرنامج على اربع محاور رئيسية تتمثل في الديمقراطية التشاركية، عصرنة الإدارة العمومية، التنمية الاقتصادية المحلية وإدارة تسيير المخاطر الكبرى، دامت هذه المقاربة حوالي أربع سنوات من بداية 2017 إلى نهاية 2020 وتم تطبيقها في 10 بلديات نموذجية مع مراعات خصوصية كل بلدية ومستواها التنموي، وبعد نجاحها سيتم تعميمها على كافة البلديات، ويعتبر هذا المشروع خطوة فريدة من نوعها من أجل الوصول إلى حكامة بلدية تشاورية.

التوصيات:

- تدعيم الجماعات الإقليمية بالتمويل اللازم لإنجاز المشاريع التنموية على مستوى البلديات النموذجية؛
- تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، وتنظيم ورشات لتكوين وتدريب المواطنين والمجتمع المدني في مجال العمل الجمعوي والتنموي؛
- تقييم تطبيق البرنامج على مستوى البلديات النموذجية، واستخلاص النقائص والاختلالات ومحاولة تداركها ومعالجتها، ومن ثم توسيع تطبيقه على مستوى البلديات الأخرى.

قائمة المراجع:

أولا: النصوص القانونية

1. المرسوم الرئاسي رقم 20-251 المؤرخ في 15 سبتمبر2020 يتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية للاستفتاء المتعلق بمشروع تعديل الدستور، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، المؤرخة في 16 سبتمبر 2020.

1. القانون رقم 16-02 المؤرخ في 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.

2. القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية، الجريدة الر سمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، المؤرخة في 3 جويلية 2011.
3. القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012.

ثانيا: الكتب

1. باللغة العربية:

1. أبو النصر مدحت ومدحت محمد ياسمين، التنمية المستدامة مفهومها ابعادها مؤشراتها، ط01، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
2. بعلي محمد الصغير، الإدارة المحلية الجزائرية، ط 01، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2013.
3. بن غضبان فؤاد، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، ط 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
4. سليماني هندون، الوجيز في القانون الإداري وتطبيقاته في الإدارة الجزائرية، ط 01، بيت الأفكار، الجزائر، 2021.

2. باللغة الأجنبية:

1. PÉTER FUTO, CONTEMPARARY DRIVERS OF LOCAL DEVELOPMENT, INSTITUTE FOR LOCAL SELF-GOVERNMENT MARIBOR, SLOVINIA, 2019.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

1. باللغة العربية:

1. ابتسام مقدم، الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر: دراسة حالة ولاية وهران، أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2019/2018.
2. حرجوز عبد الحفيظ، تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية المسيلة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2020/2019.
3. سلاوي يوسف، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2018/2017.
4. شنيقر باديس وبوضبية مراد، برنامج كابدال في الجزائر: تجربة بلدية الخروب كمدينة صحية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية علوم الأرض والكون، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3، 2018/2017.
5. غزالي عبد الوهاب، التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس، مذكرة نهاية السنة، تخصص إدارة محلية، المدرسة الوطنية للإدارة، 2006/2005.
6. كواش حفيظة وزعباط سليمة، الجماعات المحلية في الجزائر وتحدي اشراك الفواعل المحلية في التنمية: برنامج كابدال بلدية الخروب نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الصديق بن يحي جيجل 2019/2018.
7. لوصيف احمد، اصلاح الجماعات الإقليمية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، كلية الحقوق، 2022/2020.
8. مزاري محمد، إشكالية تمويل ميزانية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية جسر قسنطينة 2011/2007، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2013/2012.

2. باللغة الأجنبية:

1. NDEYE SOKHNA DIAGNE, LE DEVELOPPEMENT LOCAL SENS ET APPLICATION D'UN CONCEPT : ANALYSE D'UN FOND DE DEVELOPPEMENT LOCAL DANS DES REGIONS PAUVRES SU SENEGAL, THESE POUR OBTENIR LE GRADE DE DOCTEUR, FACULTE DE GEOGRAPHIE ET AMENAGEMENT DE L'ESPACE, UNIVERSITE PAUL-VALERY MONTPELLIER 3, 2016.

رابعا: المقالات

1. باللغة العربية:

1. أوكيل محمد امين، رهان تفعيل الديمقراطية التشاركية من منظور برنامج دعم الفاعلين المحليين (كابدال)، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، المجلد 10، ع 02، 2019.
2. بلفكرات رشيد، ادماج مقاربة الديمقراطية التشاركية وآليات تفعيل الحوكمة المحلية في الإدارة المحلية الجزائرية: كابدال نموذجا، مجلة الراصد العلمي، جامعة احمد بن بلة وهران، المجلد 06، ع 10، ماي 2019.
3. بن صالح صالحي وحاروش نور الدين، (كابدال) كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، المجلد 10، ع 01، أفريل 2019.
4. تيتوش فاطمة الزهراء وبقشيش خديجة، الجماعات المحلية في الجزائر بين الاستقلالية والتبعية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة ثليجي عمار الاغواط، ع 03، جانفي 2016.
5. حمادي مراد وفرج الله أحلام، آليات تطبيق برنامج كابدال 2020/2017 في مجال التنمية المحلية، مجلة حوليات جامعة الجزائر 01، جامعة الجزائر 01، المجلد 35، ع 04، 2021.
6. حمر العين ربيع وعبد العالي عبد القادر، برنامج كابدال للشراكة الدولية لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر، مجلة آفاق، المركز الجامعي لتامنغست، المجلد 14، ع 01، 2020.

7. خماري هبة ودراجي كريمو، الميزانية التشاركية: إرساء لمظاهر الحكامة الجيدة من أجل تحقيق التنمية المحلية دراسة استكشافية لمشروع كابدال بالجزائر 2018/2017، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، المجلد 08، ع 01، مارس 2021.
8. طواولة أمينة، برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين كابدال: خطوة نحو الديمقراطية التشاركية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، المجلد 02، ع03، جوان 2020.
9. عيشوبة عمار، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 01، ع 02، جوان 2020.
10. فريجات إسماعيل، النظام القانوني للجماعات الإقليمية بالجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، ع12، جانفي 2016.
11. قادة بن عبد الله عائشة وزواد عائشة، دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة في مشروع كابدال، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة الصديق بن يحي جيجل، المجلد 06، ع01، جوان 2021.
12. مزغيش وليد، الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد على ضوء برنامج (CAPDEL): دراسة حالة بلدية بني معوش بولاية بجاية نموذجا، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 10، ع 04.

2. باللغة الأجنبية:

1. SMATI ABDELBAKI, NATURE DU DEVELOPPEMENT LOCAL ET ROLE DES COLLECTIVITES LOCALES DANS SON FINANCEMENT, REVU RECHERCHES ECONOMIQUES MANAGERIALE, UNIVERSITE MOHAMED KHEIDER BISKRA, N° 05, JUIN 2008.
2. ZULFAKAR AYTAC KISMAN, IZZET TASSAR, THE KEY ELEMENTS OF LOCAL DEVELOPMENT, PROCEDIA ECONOMICS AND FINANCE, N° 15, 2014.

خامسا: أشغال الملتقيات

1. مزغيش وليد وآخرون، رقمنة الديمقراطية التشاركية كآلية لتجسيد الحكم الراشد على ضوء برنامج كابدال: دراسة حالة بلدية بني معوش بولاية بجاية نموذجا، المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة بين الواقع والمأمول، تونس، مارس 2021.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1. باللغة العربية:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، نص ميثاق المشاركة المواطنة لبلدية جميلة، HTTP://WWW.DZ.UNDP.ORG، 20 جوان 2022.
2. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، مطوية حول برنامج (كابدال) ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية، متوفرة على الرابط HTTP://WWW.DZ.UNDP.ORG/DEPLIANTCAPDELA.PDF، 12 جوان 2022.

2. باللغة الأجنبية:

1. PNUD, DOCUMENT DE PROJET DEVELOPPEMENT LOCAL ET DEMOCRATIE PARTICIPATIVE CAPDEL, P5, DISPONIBLE SUR LE SITE HTTP://WWW.PROCUREMENT-NOTICES.UNDP.ORG, DATE DE CONSULTATION 22 JUIN 2022.
2. PNUD, LA CAPDEL : UNE TRIPARTITE INNOVANTE DE PARTENARIAT POUR LA DEMOCRATIE PARTICIPATIVE ET LE DEVELOPPEMENT LOCAL, P 01, DISPONIBLE SUR LE LIEN HTTP://WWW.INTERIEUR.GOV.DZ , DATE DE CONSULTATION : 12 JUILLET 2022
3. PNUD, PROGRAMME DE RENFORCEMENT DES ACTEURS DE DEVELOPPEMENT LOCAL : COMMUNES MODELES, DISPONIBLE SUR LE SITE HTTPS://WWW.UNDP.ORG>PROJECTS , DATE DE CONSULTATION 21 JUIN 2022.
4. PNUD, PROGRAMME DE RENFORCEMENT DES CAPACITES LOCAUX DU DEVELOPPEMENT : RECOMMANDATIONS DES ACTEURS LOCAUX POUR LA MISE EN ŒUVRE DU CAPDEL, P8, DISPONIBLE SUR LE SITE HTTP://WWW.DZ.UNDP.ORG , DATE DE CONSULTATION LE 23 JUIN 2022.